رأى للمناقشة

التخطيط والتنمية

شارل بتلهايم
تعريب : د. اسماعيل صبرى عبد الله

من العبث أن تعول البلاد « المتخلفة » على نمو اقتصادى تلقائى سريع سواء أكانت بلادا متخلفة حقيقية أم كانت كما هى الحال بصفة عامة بلادا تابعة اقتصاديا ومقتضيات النضال ضد التخلف الاقتصادى تقع فى مستويات مختلفة على حسب ما اذا كنا بصدد الاهداف التى تعين أن تستهدفها كل سياسة اقتصادية ترمى الى وضع حد للتخلف . أو اذا كنا بصدد الوسائل التى تعين استخدامها لبلوغ تلك الاهداف .

ومن الطبيعى أن يبدأ التحليل بالاهداف ، حيث ان الوسائل تتوقف على تجديدها .

أهداف النضال ضد التخلف

ويمكن أن نقسم الاهداف بدورها الى أهداف نهائية وأهداف وسيطة . والاهداف النهائية هى ، طبعا ، التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعا . وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى اشباع ممكن واقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته وهذا مالا يمكن بلوغه الا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك الى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضاء النهائى على الامراض المتوطنة .

واذا كانت تلك هى الاهداف النهائية للنضال ضد التخلف ، فانه من الواضح انه لابد لبلوغها من تحقيق بعض الاهداف الوسيطة التى تعتبر شرطا لتحقيق الاهداف النهائية .

ومن بين الاهداف الوسيطة الارتفاع المنتظم بانتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات صناعية أو زراعية حاليا وهو يستخدم وسائل الانتاج التافهة التى لا يتاح غيرها لمعظم العاملين فى البلاد « المتخلفة » .

والواقع ان المنتجين فى تلك البلدان لا يجدون تحت تصرفهم فى مجالات النشاط الاساسية بالنسبة لاقتصادياتها ، أى التى تمس حياة شعبها وليس التصدير لا يجدون الا وسائل انتاج بالية ، غير عصرية وذات كفاية محدودة . وباحلال وسائل انتاج حديثة محل تلك الوسائل القديمة وبادخال العديد من التجديدات التكنيكية ، يمكن زيادة انتاجية العمل وارساء الاسس التكنيكية الضرورية لتحسين مستوى المعيشة ـ وهو الهدف النهائى .

ويجب ان يلاحظ هنا أن التجربة والنظرية تعلمان أنه من المستحيل اجراء تجديد شامل وعميق لتكنيك الانتاج اذا كان الجزء الاكبر من وسائل الانتاج الجديدة لا يتم انتاجه محليا ». وهذا يعنى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء لايتجزأ منها ، سياسة للتصنيع .

فالتصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الانتاج تشكل الجوانب الاساسية لكل جهد يرمى الى تنمية سريعة لقوى الانتاج .

حقا ان شكل التصنيع ومعدلاته ومداه وطبيعته أمور تتوقف كلها بالنسبة لكل بلد على ظروفه المحددة . طبيعة موارده المعدنية والزراعية والمالية ، عدد سكانها وكثافة السكان فيه ... ، ولكن التصنيع يظل دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وتجديد التكنيك ووسائل الانتاج والارتفاع بمستوى انتاجية العمل تشكل على أية حال ، أسلحة اساسية فى النضال ضد التخلف ، كما انها اول الاهداف الوسيطة.

ولا يتيسر تحقيق تلك الاهداف بدورها الا اذا توافرت وسائل معينة ، وتحققت بعض المقتضيات . فيجب ان يوضع حد لخضوع التنمية فى البلاد « المتخلفة » لتحديد من الخارج . ولابد لذلك من أن تصدر القرارات الاقتصادية الجوهرية فى داخل البلاد وابتداء من هذه النقطة يمكن أن تنتظم المقتضيات الاخرى .

ونظرا لاتساع نطاق البحث سأضطر الى الاكتفاء بتعداد مقتضيات النضال ضد التخلف مع التعليق على بعضها .

دور الدولة الاقتصادى المسيطر

وابتداء مما عرضناه الان يمكن أن نقول إن أول ما يقتضيه النضال من أجل رفع مستوى شعوب البلاد « المتخلفة هو وضع حد لحالة التبعية الاقتصادية التى تميز هذه البلاد . وفى عالم اليوم لابد أن تتولى الدولة دورا اقتصاديا رئيسيا لانهاء حالة التبعية . فهى وحدها التى تستطيع جمع الوسائل اللازمة لوضع حد للتبعية الاقتصادية وتحقيق التعبئة اللازمة لمجموع قوى الانتاج لتحقيق التنمية السريعة .وانه لمن الوهم الخالص الظن بأن سياسة حرية اقتصادية يمكن ان تصفى تدريجيا حالة التخلف . ويعلم معظم قادة البلاد المتخلفة هذه الحقيقة ، وهم يصغون وكلهم شك لما يردده بعض الاقتصاديين الذين مازالوا يدافعون عن الحرية الاقتصادية والدور الاساسى للاستثمارات الخاصة .

فتجربة البلاد المتخلفة تثبت أن سياسة عدم تدخل الدولة فى الامور الاقتصادية تؤدى الى تزايد الفارق بين مستوى تلك البلاد ومستوى البلاد الصناعية ، ولهذا فان سياسة تنمية تتولاها الدولة هى وحدها التى تستطيع أن تصفى تدريجيا حالة التخلف ، بشرط أن تكون سياسة سليمة جسورة وشجاعة .

ومع ذلك فان دور الدولة فى البلاد « المتخلفة » لا يكون فعالا الا اذا صفيت مواقع السيطرة التى يحتلها رأس المال الاجنبى والتى تساهم فى ابقاء البلاد فى حالة تبعية اقتصادية . وعلى حسب ظروف البلاد المتخلفة ، يلعب رأس المال الاجنبى دورا مسيطرا فى التجارة أو فى البنوك ، او فى المزارع او الصناعات الاستخراجية او التحويلية . ولكنه فى جميع الاحوال يعمل على ابقاء البلد فى حالة تبعية وذلك مباشرة او عن طريق زيادة اعباء ميزان المدفوعات الجارية بعبء الفوائد والارباح ، وأرباح الاسهم .. المحولة للخارج . وبصفة عامة يكون وجود رأس المال الاجنبى فى اقتصاد البلد المتخلف مظهرا من مظاهر حالة التبعية . ومابقى رأس المال الاجنبى تبقى التبعية ، بل وتتفاقم .

استقلال التجارة الخارجية

ويمكن أن ترجع التبعية الاقتصادية ، كما رأينا ، الى طبيعة العلاقات التجارية الخارجية للبلاد المتخلفة : مركز بعض الصادرات الهام ، عدم تنوع الصادرات من حيث النوع ومن حيث المشترى . ويبقى معظم البلاد المتخلفة على حالها بسبب وجود علاقات تجارية تضعها موضع البلاد المستغلة ويقتضى النضال ضد التخلف وضع حد لهذه الاحوال على وجه السرعة .

ويجب لانهاء هذه التبعية أن تخضع التجارة الخارجية للبلاد المتخلفة للحاجات القومية لتلك البلاد بدل أن تخضع لمصالح أجنبية .

ويجب لكى تصبح التجارة الخارجية أداة فى خدمة تنمية الاقتصاد القومى بدل ان تكون أداة لفرض التبعية ، يجب أن تتولاها الدولة بنفسها باعتبارها ممثل المصالح القومية . فالتجارة الخارجية فى عدد كبير من الدول المتخلفة مازالت بأيدى رأسماليين أجانب ولكن حتى اذا انتقلت وفقا للاحتياجات القومية . فأرباح أولئك الرأسماليين تتحقق جزئيا من حالة التبعية التى تعيشها البلاد ، فالتبعية هى التى تجعل من الضرورى استيراد كميات كبيرة من المنتجات المصنوعة . ويحقق التجار من هذا الاستيراد إرباحا طائلة ، ولهذا فهم يرغبون عادة فى زيادة حجم الواردات لافى تخفيف ، وبالتالى لايعملون على خلق الاوضاع الاقتصادية التى تغنى شيئا فشيئا عن تلك الواردات . ومن ناحية اخرى لا تساهم الارباح التجارية التى يحققونها فى الاستثمارات اللازمة للتنمية وعلى العكس لو آلت تلك الارباح للدولة يمكن أن تكون موارد هامة لتمويل تنمية الاقتصاد القومى .

وعلى ذلك فمن الضرورى منذ بداية التنمية أن يمتد الدور الاقتصادى للدولة الى التجارة الخارجية .

اسبقية التراكم القومى

ولابد فى بداية سياسه التنمية كذلك من التخلص ، من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل من المتعذر ، واحيانا من المستحيل ، تقدم الاقتصاد ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الانتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة التى تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب - أى العناصر الاكثر ديناميكية بين السكان .

ولقد بقيت تلك الهياكل القديمة بفضل مساندة النفوذ الاجنبى لها ، بالدقة لانها عراقيل فعالة فى طريق النمو الاقتصادى .

وبعد اقامة الاطار المنظم للاستقلال والقضاء على العراقيل التى تواجه التقدم الاقتصادى ، يتعين اتخاذ الاجراءات المحددة والايجابية التى تدعم أكثر فأكثر الاقتصاد القومى ، تنمية قوى الانتاج وتقدم انتاجية العمل واستخدام كل امكانيات التكنيك الحديث .

وهنا يبدو كل ماتقتضيه التنمية من استثمارات واسعة ، استثمارات مادية بالطبع ، ولكن أيضا استثمارات فى البشر : فى المعرفة وفى البحث العلمى والتكنيكى فعن طريق تلك الاستثمارات يمكن استخدام وسائل انتاج حديثة وأكثر انتاجية

وتبين التجربة والاستدلال أن سياسة الاستثمار اذا كان الهدف منها تحقيق المزيد من الاستقلال الوطنى ، لابد أن ترتكز أساسا على التراكم القومى وليس على المساعدات المالية الخارجية التى يمكن فى معظم الاحوال أن تؤدى الى الابقاء على حالة التبعية المراد وضع حد لها - ولو تحت أشكال جديدة .

فالنمو السريع للتراكم القومى هو الشرط الاساسى للتنمية الاقتصادية السريعة التى تكون فى نفس الوقت تنمية قادرة على الاعتماد على نفسها بشكل متزايد وعلى التحسين المستمر لمستوى معيشة السكان . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أنه مهما يكن حجم المساعدات الخارجية فانها لا تعفى من التراكم القومى ، بل على العكس بل اننى أقول انه كلما زاد حجم المساعدات الخارجية كلما تعين زيادة حجم التراكم القومى حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له . فالتراكم القومى هو الاساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية .

أما التنمية الاقتصادية المزعومة التى تعتمد أساسا على المساعدات الخارجية فانها بناء على رمال ، وما تولده من نشاط اقتصادى يمكن أن يتوقف اذا توقفت المساعدات ومثل تلك التنمية المزعومة لا يمكن أن تخفى حقيقتها ، الا وهى أنها تبعية اقتصادية فى شكل آخر .

ولعله من المفيد ان نذكر هنا ان عددا من الاقتصاديين يؤكدون ان نذكر ان البلاد « المتخلفة » غير قادرة على أن تؤمن تنميتها بالاعتماد على التراكم القومى ، وأنها بالتالى محكوم عليها بالالتجاء ، خلال فترة طويلة الى حد ما ، الى المعونة الخارجية ورؤوس الاموال الاجنبية ، وهذا ما يجعلها تقبل التبعية الاقتصادية ، كما لو كانت قدرا محتوما .

ولقد ثبت لى شخصيا من الدراسات التى أجريتها فى عدد لابأس به من البلاد « المتخلفة » باوضاعها المحددة، ان تلك اللعنة التى يقال بأنها معلقة على هذه البلاد ليست الا وهما . وهذا الوهم يرتكز اما الى تشاؤم ينقصه السند العلمى واما الى رغبة فى الابقاء على علاقات التبعية القديمة فى شكل جديد .

لقد أثبتت لى الدراسة المباشرة للبلاد « المتخلفة » التى عرفتها أنه توجد دائما قوى منتجه هامة غير مستخدمة ويمكن باستخدامها على نحو سليم الحصول على زيادة سريعة فى التراكم القومى وفى الدخل القومى . وبالتأكيد لايمكن استخدام قوى الانتاج الموجودة على نحو يزيد من التراكم القومى الا اذا تم فى نفس الوقت القضاء على كل أشكال الاستهلاك الطفيلى الموجودة .

وتكثر فى معظم البلاد المتخلفة ، وبصفة خاصة المستعمرات السابقة فى اشكال الاستهلاك الطفيلى . ويرجع وجودها الى فترة الحكم الاستعمارى التى خلقت داخل مجموعات ضيقة من السكان عادات استهلاك لا تتناسب بحال مع درجة نمو القوى الانتاجية . ووجود تلك العادات شاهد على حالة التبعية التى تعانيها تلك البلاد ، كما أنه عامل من عوامل الابقاء على تلك التبعية . وعلى العكس اذا صفيت عادات الاستهلاك الموروثة من حكم الاستعمار تكون تلك التصفية خطوة كبيرة فى طريق الاستقلال الاقتصادى والاستخدام الكامل للموارد القوية فى خدمة التنمية .

ومن الاهمية أن نشير هنا الى أن مقتضيات النضال ضد التخلف تسير جنبا الى جنب مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية .

وكذلك الشأن فيما يتعلق بالاولوية التى يجب أن تعطى لاشباع الحاجات الجماعية على اشباع الحاجات الفردية . وأعنى بذلك أن التنمية الاقتصادية السريعة لا يمكن تحقيقها الا اذا اعطيت الاولوية لاشباع الحاجات الاجتماعية فى مجال التعليم والصحة .. الخ حتى ولو كان اشباع تلك الحاجات يستلزم تأجيل اشباع بعض الحاجات الفردية التى تعتبر فى المرحلة الحالية من نمو قوى الانتاج فى معظم البلاد المتخلفة حاجات ثانوية .

وهنا نلتقى بما يقتضيه النضال ضد التخلف من اعداد ترتيب معين لاولويات التنمية واحترام هذا الترتيب ، أى بعبارة أخرى اعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع الزامى .. ان تحدد الاولويات والتمسك بها امر حيوى بالنسبة للبلاد المتخلفة نظرا لقلة مواردها ولاستحالة عمل كل شىء ضد التخلف .

أهمية الكادر السياسى

وعند هذا الحد نصل من جديد الى الضرورات التنظيمية . فالواقع أنه مالم يصاحب اعداد الخطة توفير الهياكل والنظم التى تمكن من تحقيقها ، فان الخطة ستظل حبرا على ورق . ومن الاهمية بمكان التحذير فى هذا الصدد من الفكرة القائلة بأنه يكفى اعداد خطة مرضية فنيا حتى يكون تحقيقها ممكنا .

ان تحقيق خطة تنمية سريعة لايمكن ان يتم الا اذا توافرت شروط تنظيمية وشروط بشرية .

وأهم الشروط التنظيمية هو أن توضع تحت تصرف الدولة أهم وسائل الانتاج والمبادلة وأن تصفى المصالح الرأسمالية الكبيرة التى يمكن أن تعارض تنفيذ خطة تهدف الى الاستجابة لمقتضيات تنمية الاقتصاد القومى . وتقتضى سياسة التنمية الاقتصادية السريعة فى هذا الشأن تأميم الثروات الطبيعية ، وتأميم المناجم ووسائل الانتاج الاساسية وتأميم الجهاز المصرفى وجزء هام من التجارة الداخلية . وتلك موضوعات أبرزتها فى عديد من المرات . ولهذا فلن أستطرد فى عرضها لاننى سبق أن فعلت ذلك فى مناسبات أخرى .

وعلى العكس أود أن أهتم ببعض الشروط الذاتية أو البشرية للنضال ضد التخلف ومن هذه الزاوية تبرز اولا ضرورة وجود كادر سياسى عنده وضوح فكرى فيما يتعلق بأهداف واولويات النضال ضد التخلف وتلك ضرورة أيديولوجية فى الاساس حقا ان الفنيين والخبراء يمكنهم أن يقدروا الاهمية النسبية للاهداف ويحددوا الوسائل التى يجب اعمالها لتحقيقها ، ولكن هذا المجهود ذا الطابع العلمى لا يمكن ان يحل محل الوعى السياسى بالاهداف والاولويات والمساعى الاقتصادية والاجتماعية ان اعداد خطة اقتصادية اعدادا سليما لن تكون له سوى جدوى محدودة اذا كان الكادر السياسى الذى سيضعها موضع التنفيذ ليس لديه الوعى الكامل بطبيعة الاهداف المنشودة والوسائل الضرورية لتحقيقها .

وثمة شرط بشرى ثان من شرط النضال ضد التخلف هو تفانى الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية . فالكادر السياسى القادر على تقديم المصلحة القومية على المصلحة الشخصية وعلى مصلحة أى مجموعة هو وحده الذى يستطيع أن يتم بنجاح المهمة الصعبة والمعقدة ،

مهمة النضال ضد التخلف ولا يمكن بحال التهوين من أهمية هذا الشرط ذى الطابع الايديولوجى • فالركود الاقتصادى الذى يعانيه عدد كبير من بلاد أمريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية يبين الى أى حد يحول وجود جهاز سياسى لايرعى مصلحةالتنمية القوميةلانهاداةبيد المصالح الخاصة الاجنبية او القومية المرتبطة بالاجانب يحول دون النمو الاقتصادى السريع بالرغم من تحقيق الاستقلال السياسى •

مشاركة الجماهير

ويجب ان نذكر فى مجال المقتضيات البشرية التى تتعلق بالكادر السياسى ، ضرورة التحام ذلك الكادر بأوسع فئات الجماهير ، فالتجربة قد أثبتت ان أى جهاز بيروقراطى ، حتى ولو كان مزودا بمفاهيم تكنيكية سليمة عن مقتضيات التنمية لايمكن ان ينجح فى تحقيق تنمية سريعة • ان البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها ، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الانتاج •

ان نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغنى بالثقة فى سبيل تنفيذ تلك السياسة • ولذلك فانه ينبغى أن يعمل الكار السياسى على تفتح وتعدد المبادرات الشعبية الرامية الى التنمية • وعليه أن يساند تلك المبادرات بكل قوة •

وهنا يجب أن نحذر من اى مفهوم بيروقراطى ومالى للتنمية • وليس أخطر فى هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من أن يتصور زعماؤه أنه يكفىأنيلجأوا الى مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية ، يتوجهوا الى بعض الدول الاجنبية بطلب تمويل تنفيذها • فالاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة ، ولكنه لن يقدم شيئا فى ميدان النضال الحقيقى ضد التخلف ، لان هذا النضال يقضى كما ذكرت منذ لحظات ، مجهودا ضخما لزيادة التراكم القومى يفترض تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير ، فبلاد مثل الهند بها بورجوازية وطنية نامية وقوية لها امكانيات تراكم ، هى وحدها التى يمكن أن تقطع بعض الخطى فى طريق التنمية دون مشاركة من الجماهير • ولكن التقدم المحقق فى مثل هذه الاحوال يظل محدودا وبطيئا وغير كاف ، انه يبقى على عناصر قوية من عناصر التبعية الاقتصادية كما يبقى على بؤس الاغلبية العظمى للسكان •

وتلقى الملاحظات السابقة الضوء على اعتبار آخر من مقتضيات النضال ضد التخلف الا وهو ضرورة الارتفاع بمستوى وعى الجماهير الى أقصى حد ممكن • وفى هذا المقام لابد من العناية الخاصة بالنضال ضد الامية ومن أجل التعليم الاساسى •فمن الخطورة والخطأ فى نفس الوقت الشروع فى البناء الاقتصادى دون الشروع فى الوقت ذاته فى العمل على تصفية الامية والجهل • وهكذا تبرز أهمية النمو السريع للتعليم الابتدائى والتعليم البالغين • وبالطبع يجب العمل على تطوير التعليم الثانوى والفنى والعالى ، ولكننى أقول ان هذا التطور يجب أن يتسق مع نمو التعليم الابتدائى ، لانه لو نما التعليم الثانوى والعالى بأسرع من نمو التعليم الابتدائى لادى ذلك الى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير غريبة عن مصالحها وعن افكارها وهذا أمر يتناقض مع مقتضيات النضال ضد التخلف •

وبصفة عامة يجب ألا تنسى أنه فى الظروف الحالية للاقتصاد العالمى التى تجعل للدولة دورا غالبا فى البناء الاقتصادى للبلاد المتخلفة يوجد خطر معين هو خطر الوصول الى خلق نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية لا يسير الى مدى بعيد ولا بالسرعة الكافية على طريق التنمية لعجزه عن تعبئة الجماهير مما يضطره الى الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية الباهظة بسبب عدم كفاية التراكم القومى •

وكل سياسة تنمية تخدم بشكل أساسى مصلحة فئة محدودة تفضى بالضرورة الى الرأسمالية البيروقراطية التى لابد أن تعمل على الحد من التنمية ، وفى النهاية على الابقاء على حالة التبعية الاقتصادية وتفاقمها •

والخلاصة هى أن سياسة النضال ضد التخلف تقتضى توافر شروط موضوعية تتضمن تحولات تنظيمية ، وشروط ذاتية او أيديولوجية •

والشروط الموضوعية هى فى النهاية ، كما رأينا ، تحويل ظروف الانتاج وأساليب التملك •

فيجب ، من ناحية ، القضاء على أشكال التملك التى تملك المصالح الخاصة ، الاجنبية أو القومية ، من التغلب على المصالح الجماعية المتمثلة فى تنمية اقتصادية سريعة • وفى هذا السبيل يكون من المهم جدا ان تنتقل الى الدولة والهيئات العامة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والمصارف ووسائل الانتاج الكبرى ، والموارد القومية ووسائل النقل الاساسية حتى يمكن تنفيذ خطة تنمية اقتصادية سريعة ذات طابع الزامى •

ويجب ، من ناحية أخرى ، القضاء تدريجيا على التكنيك ووسائل الانتاج البالية وان يحل محلها تكنيك ووسائل انتاج أحدث وأكثر فعالية •

وفى نفس الوقت يجب تحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية وبنوع خاص للحاجات الجماعية فى مجالات التعليم والصحة • وكل ذلك يقتضى تحديدا سليما للأولويات والوسائل فى اطار خطة • ولكن تلك الخطة ذاتها لا يمكن أن تستجيب لمقتضيات التنمية ولا أن تنفذ بطريقة مرضية الا اذا توافرت ، من حيث الكادر السياسى والجماهيرى ، الشروط الذاتية او الايديولوجية التىحاولت تحديدها فيما قبل •

واذا أردت تلخيص الجزء الاخير من ملاحظاتى أقول ان أحد عناصر التنمية الجوهرية ، من الناحية الايديولوجية ، هو فى كل بلد متخلف قدر من الثقة المعقولة فى قواه الذاتية وفى قوى شعبه وقدراته • كذلك لا غنى عن ممارسة ارادة صارمة ومثابرة لتحقيق الخطة الاقتصادية بعد اقرارها وجهد متصل لضمان تعاون أوسع الفئات الشعبية فى التنفيذ عن ثقة وبحماسة ، وبالذات الفئات الاكثر حرمانا •

وبعبارة أخرى لا يمكن توفير خطة تنمية عن طريق ما يسميه البعض « الصفوة » الا اذا كانت هذه الصفوة لا تمتاز الا بتفانيها والتضحية بذاتها •

واخيرا يمكن أن نقول ان مقتضيات النضال ضد التخلف تختلط بمقتضيات التخطيط الاشتراكى • وفى عالم اليوم يزداد الوعى بهذه الوحدة • وهذا ما يجعلنى شخصيا كلى ثقة بأن مستقبلا من الرخاء ينتظر تلك البلاد التى يسميها البعض « البلاد المتخلفة » • ■